14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الأحد - 29 مايو 2011 - العدد 15179

نحن مع الرأي والرأي الآخر ولكننا ضد الإرهاب والعنف وأعمال الشغب والتخريب

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

www.14october.com

المؤسستان الأمنية والعسكرية في اليمن .. قصة نجاح ومسيرة تطور مستمر

المؤسسة الأمنية حققت نجاحات باهرة وكبيرة على صعيد نشر الأمن والاستقرار في ربوع الوطن

رفد المؤسسة الأمنية الموحدة بما تحتاجه من إمكانيات ووسائل حديثة للقيام بواجبها

صنعاء / سبأ:

شهدت المؤسستان العسكرية والأمنية اليمنيتان خلال الـ21 عاماً الماضية تطوراً لافتا شمل استكمال البنى التحتية لأجهزتها المختلفة في أمانة العاصمة ومختلف محافظات الجمهورية بما يلبي متطلبات الواقع الجديد لوطن الثاني والعشرين من مايو المجيد .

فعلى الصعيد الأمني تمكنت المؤسسة الأمنية منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م من تنفيذ 641 مشروعاً متعدد الأغراض وبكلفة أجمالية بلغت 22 ملياراً و676 مليوناً و477 ألف ريال شملت إنشاء معسكرات ومؤسسات تعليمية ومراكز للتدريب والتأهيل .

وبموازاة ذلك حققت المؤسسة الأمنية اليمنية الموحدة ممثلة بوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية نجاحات باهرة وكبيرة على صعيد نشر الأمن والاستقرار في ربوع الوطن ومكافحة الجريمة وتعزيز أمن المجتمع واستقراره ، بعد أن ظل جهاز الشرطة لسنوات طويلة إبان عهد التشطير مسيرا وفق السياسات المتضادة للنظامين في الشطرين وينتمي إلى مدارس أمنية مختلفة وبإمكانات مادية متواضعة .

ولمواجهة أي مستجد وطارئ في إطار الدور المهم الذي تقوم به أجهزة الأمن خاصة بعد اتساع نشاطها عقب إعادة تحقيق وحدة الوطن كان لابد من رفد المؤسسة الأمنية اليمنية الموحدة بما تحتاجه من إمكانيات ووسائل حديثة للقيام بواجبها في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

ونتيجة للظروف الطارئة التي جاءت وليدة لأحداث داخلية وخارجية تبدو وكأنها مترابطة بعضها ببعض كان من الطبيعي أن يكون للمؤسسة الأمنية وأجهزتها المختلفة الدور الأكبر واليد الطولى في ترسيخ دعائم امن واستقرار المجتمع والتصدي الحازم للجرائم المختلفة ومن يقف وراءها وضربها بيد من حديد خاصة بعد أن كشفت الإحصائيات الرسمية عن ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة في اليمن من /11155/ جريمة في العام 1990م إلى /16218/ جريمة في العام 1991م وبنسبة زيادة 39ر45 في المائة ، وارتفاع عدد الجرائم في العام 1992م إلى /18350/ جريمة وبزيادة عن العام 1991م 15ر13 في المائة.

وانطلاقا من قيامها بواجبها الوطني اعتمدت قيادة وزارة الداخلية عددا من الخطط الأمنية الهادفة للحد من الارتفاع الملحوظ للجريمة بما يحقق النجاح في الوقاية منها وضبط مرتكبيها ويعزز الاستقرار والسكينة للمجتمع .

وقد أثمرت تلك الجهود انخفاض نسبة الجريمة إلى 74ر43 في المائة عام 1993م ، فضلا عن ذلك فقد شهد العقد الأخير من عمر دولة الوحدة المباركة عملية التطوير والتحديث لمؤسسة اليمن الأمنية من خلال استكمال البناء المؤسسي والإداري لها وإعداد وتأهيل الكادر البشري وإصدار وتعديل العديد من القوانين واللوائح المنظمة لعملها بما ينسجم ويتوافق مع أدوارها النضالية ومسؤوليتها العظيمة في الحفاظ على أمن المجتمع اليمني وتعزيز استقراره وسكينته العامة.

وفي أحلك الظروف والصعاب التي واجهتها البلاد خلال السنوات الماضية أبرزها دخول الوطن في أزمة سياسية جرته إلى حرب صيف 1994م وقفت المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية جنبا إلى جنب في خطوط المواجهة المفروضة على أبناء شعبنا المتمسك بوحدته، وكان للمؤسستين شرف الانتصار لوحدة الشعب والوطن ودحر قوى الانفصال.

واستدعت الظروف والنتائج التي نتجت عن ملحمة الانتصار للوحدة اليمنية في حرب صيف 94 استكمال وإعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق أسس علمية حديثة ومتطورة تلبي متطلبات العصر الذي نعيش فيه ، وقد أنجزت الوزارة خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لعمل أجهزة الأمن في إطار إعادة البناء المؤسسي الشامل والمتكامل.

وبفعل الإستراتيجية الأمنية المقرة من الحكومة عام 1995م استكملت وزارة الداخلية تواجد أجهزتها الأمنية المختلفة في شتى المحافظات وتوسعت في إنشاء المناطق الأمنية لدعم ومساندة أمن المديريات في المحافظات ، وتم تعزيز النقاط والأحزمة الأمنية ليصل عدد المناطق الأمنية التي تم إنشاؤها على مستوى الجمهورية إلى أكثر من /30/ منطقة و/182/ نقطة أمنية بالإضافة إلى بناء وتعزيز /238/ مديرية ، واستحداث وإنشاء عدد من الإدارات العامة ضمن منظومة المؤسسة الأمنية وأهمها وحدة مكافحة الإرهاب في الأمن المركزي التي لعبت دوراً فعالاً في مكافحة الإرهاب وتعقب عناصره.

ولم تكتف الداخلية بما تحقق من نجاح وتطور في هذا الجانب بل حرصت قيادتها على تزويد أجهزتها الأمنية بأحدث الوسائل والمعدات المتطورة التي تشمل شبكة الاتصالات الحديثة بأنواعها المختلفة التي تربط المركز بالفروع وتسهل إمكانية التواصل بينهما بما يمكنها من السيطرة على الجريمة قبل وقوعها وتفعيل الأعمال الوقائية والإستباقية والأعمال الإجرائية اللاحقة لكشف الجريمة وضبط مرتكبيها.

وفي إطار الحرب المفتوحة على الإرهاب التي تخوضها اليمن إلى جانب دول العالم منذ عدة سنوات حققت أجهزة الأمن ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوحدة الخاصة في الأمن المركزي نجاحا باهرا على هذا الصعيد رغم حداثتهما.

وقد تمكنت أجهزة الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب خلال الفترة القليلة الماضية من ضبط أكثر من /568/ قضية خلال الفترة الماضية وإلقاء القبض على معظم المطلوبين في تلك القضايا وتقديمهم إلى العدالة ، بالإضافة إلى إنه خلال العامين الأخيرين فقط ضبط /135/ مجرماً من الخاطفين وقُطاع الطرق أحيلوا إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل .

كما تم القاء القبض على عدد كبير من العناصر الإرهابية من خلال المتابعة والرصد وتتبع المعلومات الموثوقة التي توفرت حول نوايا تلك العناصر وهو ماساعد على إفشال العديد من المحاولات والمخططات الإرهابية في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات الأخرى والتي كانت تستهدف المنشآت الإستراتيجية الحكومية والسفارات الأجنبية .

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات نجحت أجهزة الأمن خلال الفترة مـن(2006 - 2009م) في ضبط /540/ جريمة من جرائم المخدرات بلغ عدد المتهمين فيها /920/ متهماً ، وتنوعت المضبوطات بين 38 طناً و376 كيلوجراماً و80 جراماً و121 ملغراماً من الحشيش ، و315ر066ر16 حبة من الحبوب المخدرة، و1579 غرسة مخدرة ، وألف أمبولة ، في حين بلغت الكميات التي تم إحراقها خلال الفترة نفسها بعد صدور أحكام قضائية بشأنها 24 طناً و145 كيلوجراماً و788 جراماً و20 ملغراماً حشيش ، و849ر218ر12 حبة من الحبوب المخدرة .

وتأكيدا لتوجه الحكومة وحرصها على ترسيخ الأمن والاستقرار في عموم الوطن وفي مقدمتها عواصم المحافظات أقرت قيادة وزارة الداخلية منذ أغسطس 2001م حملة أمنية لضبط الأسلحة ومنعها في عواصم المدن الرئيسية، وقد نجحت الحملة في ضبط (683121) قطعة سلاح مختلفة خلال الفترة من (2001 - 2009م) في المدن والأحزمة الأمنية في مداخل المحافظات وتم خلال السنوات الثلاث الأخيرة إغلاق (345) محلاً لبيع الأسلحة في مختلف محافظات الجمهورية وضبط المتاجرين بها .

وعملت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة على استحداث مصلحة خفر السواحل التي حققت نجاحات لافتة في مكافحة التسلل والهجرة غير المشروعة إلى اليمن من منطقة القرن الأفريقي ، والحد من عمليات التهريب والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث والاصطياد غير المشروع بالإضافة إلى التصدي للقرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن .

وتمكن اليمن خلال الفترة من (2006-2009م) من ضبط (78425) متسللا من منطقة القرن الإفريقي والكشف والتصدي لـ (144) من جرائم القرصنة في خليج عدن والبحر العربي خلال الفترة من 2008-2009م .

وتم تزويد مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالأجهزة الفنية والإلكترونية الحديثة بما يمكنها من تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كما تم انجاز الربط الشبكي لرئاسة المصلحة بفروعها في أمانة العاصمة وباقي محافظات الجمهورية ، بالإضافة إلى إنشاء واستكمال /12/ مركزاً للإصدار الآلي للجوازات في الداخل وتحديث وإنشاء /16/ مركزاً للإصدار الآلي للجوازات في الخارج وربط رئاسة المصلحة بكافة المنافذ البرية والبحرية والجوية .

وفيما يتعلق بحصول المواطن على الأوراق الثبوتية المختلفة سعت وزارة الداخلية من خلال مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني إلى تغيير البطاقة الشخصية اليدوية ببطاقة إلكترونية وافتتحت فروعا لها في عواصم محافظات الجمهورية وعدد آخر من مديرياتها، وتم افتتاح 21 مركزاً للإصدار الآلي للبطاقة و/150/ مركزاً لجمع البيانات وإرسالها إلى المركز الرئيسي بصنعاء للإصدار ، وكان لهذه الإجراءات أثرها الايجابي في الحد من الصرف المزدوج واستخراج أكثر من بطاقة شخصية للشخص الواحد.

وخلال الفترة من (2001 - 2009م) أصدرت مصلحة الأحـوال المدنية والسجل المدني نحو (238ر138ر3) بطاقة شخصية وعائلية وبنسبة زيادة عن الخطة الخمسية الأولى بلغت 118 في المائة ، فيما بلغت المهام والخدمات التي أنجزتها المصلحة والوثائق التي أصدرتها خلال الخطة الخمسية الثالثة (447ر737ر3) حالة ووثيقة مختلفة.

وفي مجال اهتماماتها الإنسانية والاجتماعية تسعى وزارة الداخلية إلى تحسين ظروف نزلاء الإصلاحيات المركزية وتوفير البيئة الملائمة لهم وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات وحقوق الإنسان من خلال إنجاز الإصلاحيات الجديدة وتوسعة وتهيئة عدد آخر من الإصلاحيات، وكذلك متابعة قضايا النزلاء مع النيابات والمحاكم وفقاً للأحكام القضائية وتمكينهم من التسهيلات التي ضمنها القانون للمنضبطين والمتميزين خلال فترة قيد الحرية، والتسهيل لأسرهم وأقاربهم في زيارتهم .

وتعمل المصلحة على إعداد البرامج الثقافية والرياضية المفيدة للنزلاء وتؤمن لهم الدراسة للمراحل التعليمية المختلفة بما فيها الجامعية والتأهيل المهني والفني ومحو الأمية وتحفيظ القرآن الكريم لضمان إعادة تأهيلهم وانخراطهم بالمجتمع، وقد بلغ عدد المستفيدين من تلك البرامج خلال الفترة من (2001 -2009م) نحو (15449) نزيلاً.

كما اعتمدت المصلحة قاعدة بيانات لنزلاء الإصلاحيات تشمل مختلف القضايا المتعلقة بهم ، فضلا عن إنها تدرس حاليا اعتماد مشروعات في خطتها الخمسية الرابعة (2011 -2015م) بما يسهم في تحسين الظروف المعيشية والصحية والتربوية والإرشادية وبناء القدرات التعليمية والمهنية لنزلاء الإصلاحيات.

وسعت قيادة وزارة الداخلية بخطى حثيثة إلى تطوير وتحديث منظومة الدفاع المدني والإنـقاذ ، واستهلت ذلـك بانجاز الإستراتيجية الوطنية لبناء وتطوير الدفاع المدني والإنقاذ التي قدمت لمجلس الوزراء لإقرارها واستكمال الملاحظات بشأنها .

ويتضمن المشروع أربع مراحل مدتها 16 عاما بدأت من العام المنصرم 2010م وتنتهي في العام2027م ، علاوة على ذلك فقد تم خلال الفترة الماضية تعزيز 15 فرعاً للمصلحة في المحافظات وبعض المنشآت والوحدات الحكومية وتم توفير 46 آلية إطفاء مختلفة، واستحداث وحدة الكوارث بتمويل مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتجهيز ثلاث غرف عمليات خاصة بالكوارث في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي عدن والحديدة إلى جانب توفير /102/ صافرة إنذار للطوارئ تم تركيب 52 صافرة منها في أمانة العاصمة، عدن، تعز، الحديدة، والمكلا.

وفي جانب التأهيل والتدريب لمنتسبي المؤسسة الأمنية على اختلاف تشكيلاتها وأجهزتها تم توسيع مباني كليات أكاديمية الشرطة ورفدها بالتجهيزات التقنية والمكتبية لتعزيز دورها وتحقيق وظيفتها في الإعداد المهني والتخصصي لمنتسبي الوزارة ، إلى جانب إنشاء وافتتاح عدد من المدارس والمعاهد التخصصية في سياق خطة متكاملة لإعادة تأهيل الكادر الأمني وجعله في مستوى العصر الذي يعيش فيه .

وفيما يتعلق بالنشاطات الموجهة للإعداد البدني لرجال الشرطة وإكسابهم المهارات الفنية والرياضية التي يحتاجونها شهدت سنوات الخطة الخمسية الثالثة (206-20010م) الخاصة بهذا الجانب الحيوي نشاطا مكثفا من قبل قيادة الوزارة وصولا إلى تحقيق الغايات المنشودة في هذا المجال والتي تجسدت في إنشاء عدد من الفرق الرياضية في مختلف وحدات الشرطة وتفعيل بعض الألعاب وإسهام فرق الشرطة في الدوري السنوي لكرة القدم وكرة السلة والسباحة والمصارعة وسباق الضاحية والفروسية وغير ذلك من البرامج والأنشطة المختلفة .

وفيما يتعلق بتطوير أداء وحدات شرطة المرور زودت الوزارة الإدارة العامة للمرور بالآليات والوسائل والمعدات المختلفة ورفدها بالضباط والأفراد الأكفاء بما يساعد على تخفيف حدة أضرار الحوادث المرورية في الطرق، وافتتحت الوزارة خمسة مراكز للفحص الفني للسيارات في أمانة العاصمة ومحافظات عدن، تعز، الحديدة، وحضرموت لضمان سلامة الآليات ومن عليها وسلامة الآخرين من مستخدمي الطريق.

وافتتحت الداخلية 21 مدرسة لتعليم قيادة السيارات في كل محافظات الجمهورية باستثناء محافظة الجوف بهدف تعليم السائقين القواعد والعلامات المرورية ، بالإضافة إلى إنه تم الربط الآلي للإدارة العامة للمرور مع بعض فروعها بالمحافظات فيما العمل جار حاليا لإعداد قاعدة بيانات للآليات على مستوى الجمهورية تكون أساساً لعملها الإداري والإجرائي.

وعلى الصعيد العسكري شهدت المؤسسة العسكرية اليمنية هي الأخرى تطوراً نوعياً منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م شمل البنى التحتية وإعادة البناء والتسليح الحديث وتطوير منشآت التأهيل والتدريب لمنتسبيها الأمر الذي عزز من قدراتها القتالية للدفاع عن السيادة الوطنية ومكتسبات الثورة والجمهورية والوحدة.

وإذا ما كان العام 1990 بداية انطلاق لبناء وتطوير القوات المسلحة وتحديثها على أسس وطنية وعلمية معاصرة فإن العام 1994م كان البداية الحقيقية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية بناء حديثا أوصلها إلى ما هي عليه اليوم من التطور والتحديث.

وخلال فترة وجيزة تمكنت مؤسسة اليمن الدفاعية التي ينطوي تحت لوائها شباب من مختلف أرجاء الوطن من تحقيق قفزات هائلة كماً وكيفاً في شتى الجوانب التنظيمية والتدريبية والتعامل مع أحدث التقنيات في مجالي العتاد والسلاح لتغدو قوة ضاربة وعصرية قادرة على مواجهة كافة التحديات.

←

أفراحنا بعيدنا الوطني تمنحنا حصانة الوجود وقوة الإيمان بالوحدة والثورة والجمهورية والديمقراطية